العلاقة الجدلية بين الحراك الجنوبي السلمي والقضية الجنوبية

(الحلقة الثالثة)

دراسة تحليلية سوسيولوجية

أسباب ظهور الحراك الجنوبي

كانت حرب 1994م قد قضت على الوحدة السلمية التي قامت بين الجمهوريتين اليمنية في العام 1990م، حيث حولت الجنوب إلى ساحة للحرب التي استمرت 73 يوماً دعمتها الفتوى الدينية الباطلة التي أصدرها عبد الوهاب الديلمي وزير العدل أثناء الحرب والذي كفر فيها الجنوبيين وأجاز قتلهم وأباح ممتلكاتهم ، وبموجبها تحول الجنوب إلى مغانم حرب لسلطة 7 يوليو التي عبثت بالإنسان والثروة، وفتحت الباب واسعاً لنهب ثروات الجنوب ومؤسساته الاقتصادية وأرضه والاستيلاء على ممتلكات الآخرين وفرض نظام عسكري يقوم على مصادرة الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين وقمعهم وإذلالهم، ويعيد إنتاج الصراعات القبلية والسياسية بين أبناء الجنوب، وعم المجتمع الفساد والظلم والقهر والبطالة، وتدهورت الأوضاع المعيشية للناس بصورة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجنوب، وتبدلت كثير من مظاهر الحياة التي كانت تنعم بالسكينة والأمن والكرامة، وهذا يفسر طريقة الانقضاض على الوحدة السلمية التي قامت في 22 مايو عام 1990م، والتي لم تأت على قاعدة التوحد السبئي أي الوحدة بالحرب، وقد صرح كثير من القادة الشماليين بان الوحدة قد عمدت بالحرب_ فأي وحدة تتم بالحرب إلاّ بنهج هؤلاء؟ _ وعبروا صراحة بعد حربهم على الجنوب عن عودة الفرع إلى الأصل بمعنى عودة الجنوب إلى الشمال أي إلى أحضان دولة القبيلة التي فرضت قوانينها ونظامها على الوضع الجديد في الجنوب وتم تعديل دستور الوحدة، وتحول الجنوب إلى غنيمة حرب استأثر بها زعماء الحرب بقوة السلطة حيث قام الكثير من المسؤولين المعينين في المحافظات الجنوبية باستغلال مواقعهم القيادية تلك لخدمة مصالحهم الشخصية، لاسيما في مجال نهب وتدمير ممتلكات الدولة السابقة في الجنوب التي حافظ عليها ابناء الجنوب سنوات طوالاً .

حيث تم الاستيلاء على الأراضي العامة والخاصة واحتكار الوظيفة العامة والكسب غير المشروع، ولم تول السلطات أي اهتمام في معالجة تلك الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي نشأت بعد حرب 1994م، وأضرت كثيرا بحياة الجنوبيين، رغم الشكوى والمطالبة المستمرة لسكان الجنوب بعودة حقوقهم .

د. فضل عبد الله الربيعي □

وممارسة التمييز بين المواطنين، الأمر الذي ولد استياء عاماً في المجتمع الجنوبي خصوصا عندما كان يحصل الشماليون على الامتيازات في الجنوب بيسر كالحصول على الأراضي والتعيينات القيادية والتوظيف، في الوقت الذي يحرم منها أبناء الجنوب، وانعكس ذلك التمييز بين أفراد المجتمع والمتمثل بسلوك البعض في المعاملات العامة التي توحي باستضعاف واستخفاف أبناء الجنوب، وتعميم تهمة الانفصال على كل الجنوبيين والتشكيك بوطنيتهم وبالتالي حرمانهم من حقوقهم وتحويلهم من دعاة للوحدة الوطنية إلى عكس ذلك رغم ما قدموه من تنازلات في سبيل الوحدة التي ذهبوا إليها إلى صنعاء ، بالمقابل ساد في المجتمع سلوك آخر ينظر للشماليين جميعا بأنهم وحدويون ووطنيون مخلصون.

يذكر بأن كثيرا من الجنوبيين الناشطين السياسيين والمتقاعدين والعاطلين والموقوفين عن العمل قد تقدموا بوثيقة ووقع عليها مئات الناس تطلب النظام بعودة حقوقهم المدنية المسلوبة وتم نشرها في الصحف المحلية وحددوا فيها لجوءهم إلى تنظيم الاعتصامات السلمية في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم المشروعة.

و تشير بعض شواهد الواقع إلى معاملة وسلوك المعارضين لنظام صنعاء قبل الوحدة الذين عاشوا في عدن، حيث لم تشملهم تلك الإجراءات التعسفية التي اتخذت بحق الجنوبيين، وتصرف البعض منهم بسلوك مغاير لما عرفوا به من سابق، فقد ظهرت بعض الألقاب القبلية في أسمائهم وأقدموا على بعض التصرفات التي توحي لهم بالانتصار على الجنوبيين وهنا بدأ الفرز واضحا بين المهزومين في الحرب والمنتصرين تبعاً لذلك الفرز بين شمالي وجنوبي، وحدوي وانفصالي .

فالحديث عن الوحدة كان يخفي وراءه مآرب أخرى كتبرير ممارسة المظالم ونهب الممتلكات العامة والخاصة والفساد، فضلا عن استبعاد الجنوبيين من الوظائف القيادية المدنية والعسكرية خصوصاً أبناء المناطق التي حسبت على الانفصال مثل مناطق « يافع وردفان والضالع والصبيحة وحضرموت» - على سبيل المثال لا للحصر - ولاسيما من المواقع المهمة في الأمن والجيش والخارجية وغيرها ليحل في مواقعهم آخرون .

وتم تكريس ثقافة المهزوم مقابل ثقافة المنتصر في المجتمع التي كرسها الإعلام والخطاب الرسمي للسلطة والتي أثرت سلباً على الشخصية الجنوبية من النواحي النفسية والاجتماعية وصولاً إلى الفرز في المواقف السياسية وقد تمثل ذلك في الخلاف الدائر داخل الحزب الاشتراكي بين ما يسمى بجناح تيار إصلاح مسار الوحدة جنوبي والتيار الآخر شمالي، وانتقل ذلك التأثير إلى داخل المؤسسات الحزبية والنقابية، ورأى الجنوبيون أن ما يسمى بالمعارضة السياسية لأحزاب اللقاء المشترك لا تعنيهم، ولم تتبن قضيتهم ومع الأسف الشديد لم تعر السلطة أي اهتمام في معالجة القضايا الحقوقية المثارة في تلك الاحتجاجات الأولى للحراك الجنوبي، حتى تلك التوجيهات التي تنص على عودة الحقوق لأصحابها واستيعاب بعض القيادات في المواقع القيادية في أجهزة السلطة تم عرقلتها ولم تنفذ من قبل القيادات الوسطى.

وذلك ملحوظ فيما تم من عمل في 2007م و 2008م عبر اللجان الرئاسية التي حاولت معالجة قضايا المتقاعدين والمشاكل المتصلة بالأراضي وغيرها فقد أجهض عمل تلك اللجان ولم يستفد من تقاريرها ومقترحاتها.

واتضح جليا للجميع عدم جدية التوجه نحو معالجة القضايا والمشاكل الناتجة عن حرب 1994م. كل ذلك ولد قناعة لدى الكثيرين بأنه لا يمكن أن تتم معالجة تلك المشاكل ، الأمر الذي حفزهما نحو تصعيد الحراك الجنوبي ورفع سقف المطالبة بالحقوق السياسية كفك الارتباط وذلك بعد أن أصابهم اليأس من وحدة الضم والإلحاق وعجز النظام عن معالجة تلك الأزمة على أسس وحدوية بل مارس سياسة طاردة للوحدة وليست جاذبة،كما سعوا إليها في الماضي، إذ لم يستجب للنصائح ولم يمتثل للاستحقاق الحضاري والتاريخي.

وعليه لجأ الجنوبيون إلى الاستمرار في تلك الاحتجاجات في كل المحافظات ، وشكلت تلك الاحتجاجات الجماهيرية قضية رأي عام ظهرت بشكل مسيرات حاشدة وبأصوات عالية تشير إلى تلك القضايا والمظالم ومعانات الناس، وترفض أساليب الإقصاء والتهميش وفوضى الإدارة والفساد، حتى انتهى بها الأمر إلى رفع الأعلام التشطيرية والدعوة إلى الانفصال، وأصبحت قضية كل ابناء الجنوب، خصوصا بعد مواجهتها بالعنف والقمع الذي راح ضحيته مئات من الشهداء برصاص الأمن والجيش.

يمكن القول إن أساليب القمع والقتل لم تحد من تلك الاحتجاجات المعبرة عن عمق القضية الجنوبية بل على العكس من ذلك كانت دافعا لاستمرارها .

وإجمالا يمكن القول إن حرب 1994م قد ألغت الوحدة السلمية وخلفت آثاراً سلبية ألقت بظلالها على الجنوبيين ، وقد تعامل كثير من قادة العمل السياسي مع مواقعهم أو وظائفهم القيادية تجاه الجنوب بعيدا عن المسؤولية حيث اتجهوا نحو الكسب غير المشروع، فأطلقوا العنان لممارساتهم الخاطئة بإقصاء الجنوبيين من الشراكة الوطنية ، حتى وجد الكثير من أبناء المحافظات الجنوبية أن كل شيء حولهم أصبح في حكم المستباح.

وقد ركز النظام على تعيين جنوبيين في مواقع شكلية ملحقين بمراكز اتخاذ القرار، وليسوا مشاركين بالحكم، بل كانوا مشاركين في الأخطاء وشاهدي زورٍ على ارتكاب المظالم التي لحقت بالجنوبيين والتي كانت سبباً رئيساً لظهور الحراك الجنوبي .

وحتى تبلغ هذه الدراسة أهدافها نرى من الأهمية بمكان أن نستعرض بالتفصيل بعضاً من تلك المظالم والممارسات التي ارتكبها النظام بحق الجنوبيين بعيدا عن الصيغة الإنشائية وذلك من خلال عدد من المؤشرات تنشر في الحلقة القادمة .

يتبع

□ رئيس مركز مدار للدراسات والبحوث الاجتماعية - عدن

عندما يتحدث علي ناصر عن الإستراتيجية.. تحسس رأسك !

علي ناصر محمد يتذكر أن الرئيس علي عبدالله صالح اعترف له، كما قال ناصر في حوار أخير الأسبوع الماضي، بأنه -صالح- "يدير البلاد بالتلفون"، ويعتقد علي ناصر بأن هذه الجملة لوحدها إدانة للرئيس صالح واحتفت بها صحافة ومواقع أحزاب الضد وخصوم صالح وكأنها وقعت على كنز أو غنيمة ثمينة للنيل من الرجل!

والصحيح هو العكس تماماً، فعلي ناصر من حيث لم يشأ اعترف لصالح بالتمكن والمقدرة على إدارة بلاد مثل اليمن من مكتبه في القصر الجمهوري أو دار الرئاسة وعبر الهاتف، فليس من المفترض بالرئيس أن يتواجد في كل مكان وفي التوقيت نفسه, مثلاً.

ولكن لماذا لا يقول لنا علي ناصر محمد, أو يتطوع بهذا فاعل معروف نيابة عنه, كيف كان هو يدير البلاد أيام رئاسته وقيادته للحزب والدولة حتى 13 يناير 1986م؟ وكيف أدار أحداث 13 يناير؟!

الشيء المؤكد في هذه الحالة واللحظة الاستدعائية أن علي ناصر محمد أدار البلاد بأشياء كثيرة، ومنها الهاتف ولكن ليس أهمها.

والثابت أن الرجل أدار الدولة والبلاد والحزب بـ(الحديد والنار)، ولكم في 13 يناير عبرة يا أولي الأبصار. فأيهما أسوأ من الآخر:

الهاتف أم الحديد والنار؟ وأي الرئيسين أفضل من صاحبه:

صالح أم ناصر؟!

وثانياً يقول علي ناصر، في الحوار نفسه مؤخراً، إن الرئيس علي عبدالله صالح لم يكن "يملك إستراتيجية" للحكم وإدارة اليمن. وهذا كلام قابل للتصديق والتفنيد، كما انه قابل للمناقشة حول معنى وطبيعة الإستراتيجية، في الأدبيات السياسية والإدارية عامة.. وفي ذهن وتصور وخبرة علي ناصر محمد خاصة, وهناك فرق كبير وبون شاسع بين هذا وذاك.

أما أن صالح لم يكن يملك إستراتيجية للحكم، فلم نعلم بأن رئيساً حكم بلادا أكثر من 3 عقود وهو لا يملك فكرا أو إستراتيجية من أي نوع. يكفي أن يقال, مثلاً.. وبمنطق علي ناصر، إن الإدارة بالهاتف كانت هي "الإستراتيجية" المتبعة، هذا في أسوأ التقديرات والأحوال، غير أن الواقع ليس بهذه البساطة والتسطيح، فحكم اليمن أصعب وأشق من وظيفة المراقب الإداري أو مقيل مزود بهاتف سحري للاتصالات والسلام!

وأياً تكن الإستراتيجية ، بودنا في هذا الخصوص لو يتفضل علي ناصر ويحدثنا عن نوعية وطبيعة "الإستراتيجية" العبقرية التي أدار بها البلاد وحكم الدولة وصولاً إلى ذبح أكثر من 27 ألف بني آدم يمني خلال أقل من 72 ساعة؟!!

لابد من أن لدى ناصر نظرية خاصة وخطيرة عن هذه الأمور وهذا النوع النادر والغريب من (الاستراتيجيا) فلماذا يبخل علينا بكشفها؟!

على الأقل كنا والجمهور سوف نستفيد شيئا من خبرة بطل 13 يناير ورجل المذبحة الأشهر والأسوأ على مدى التاريخ اليمني قديمه ووسيطه وحديثه.

عندما ذبح علي عشرات الآلاف في عدن وفرّ شمالا باتجاه صنعاء, هل كان الرجل في سعة من أمره في تلك الساعة ليسأل الرئيس صالح، الذي آواه وضمن سلامة رأسه وجماجم أصحابه،عن شكل وطبيعة الإستراتيجية التي يحكم بها اليمن الشمالي حينها.. لكي يتسنى لناصر التفكير والاختيار بين أن يقبل جوار صالح وكنفه أو أن يعود إلى عدن حيث خلفت استراتيجيته الفريدة بحرا من الدم وأكواما من الجثث المشوية واللحم الآدمي المتفحم(؟!)

وهل كانت مسألة "أيديولوجيا" أم "استراتيجيا" انخراط الرئيس علي ناصر محمد في إدارة جبهات الحروب والقتال بين ضفتي اليمن شماله وجنوبه؟!

أمين الوائلي

من السهل على رجل يخجل من ذكر تاريخه وخبرته وسيرته في الحكم والإدارة، مثل علي ناصر محمد، أن يتقعر أو يتحدب في مرايا.. بزوايا لا آخر لها.. ليعيد محاكمة وتشخيص تجارب الآخرين وشخوصهم. هو حتى لا يحفظ لعلي عبدالله صالح فضل الإيواء والحفاوة الباذخة في استقباله وتوطينه وإعادة تسكين رفاقه وأصحابه في ألوية الجيش ووحدات الأمن وإدارات ووزارات ومرافق الدولة المختلفة دون تحفظ أو توجس أو (استراتيجيا) من أي نوع (..)

ربما كان علي ناصر يقصد من كلامه أن الرئيس علي عبدالله صالح لا يملك خبرة الحكم التي امتلكها يوما علي ناصر محمد: وجبات الدم وجبهات الصراع التصفوي ومسالخ الرفاق في أروقة وصالات اجتماعات المكتب السياسي واللجنة المركزية.

في هذا علي ناصر محمد محق كل الحق. لم يكن صالح, والحمدلله أن لم يكن, يمتلك هكذا خبرة أو استراتيجية يحكم بها اليمن وتدير البلاد, بدلاً عن الهاتف وتفويض الرجال والإدارة بالبركة والمعروف وتألف القلوب والعقول بالإحسان والتقريب.. وهي سياسة طبعت عهد الرئيس علي عبدالله صالح وحسبت له بقدر ما أنها راكمت عليه وحوله الأخطاء والمتربصين وعادت اليوم تحسب عليه وكانت له فيما مضى!

في الشق الثاني من المقاربة يجب أن يستوقفنا حرص اثنين وعليين على الخروج والظهور في التوقيت نفسه والظرف وبنفس المنطق والهوس الهجومي, علي ناصر محمد وعلي سالم البيض؟

بالتزامن مع إجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة (الثلاثاء 21 فبراير) كان العليان ناصر والبيض يدليان بحوارين صحفيين من مكانين مختلفين ولصحيفتين مختلفتين وبمضمون واحد, لماذا؟؟

في الأوقات والأحوال العادية كنا لنقول إنها المصادفة لا غير. لكنها ليست كذلك هنا والآن.. كانت الانتخابات بمثابة استفتاء عارم وتزكية لرجل واحد يطلبه كرسي الرئاسة, هو عبدربه منصور هادي, الذي خبر الجميع من قرب وعرف الفارق بين علي وعلي علي, في هذا التوقيت خرج ناصر والبيض على وسائل الإعلام، التي راحت تحتفي وتشيع في الآفاق مضامين حواري العليين اللذين لم يجدا أفضل من هذه اللحظة لتصدير الفلسفة الفارغة والتنظير العقيم في الإدارة والسياسة والقيادة وكلها تخاصمهما عن جدارة وتناصبهما العداء عن سابق خبرة ولاحق اختبار.

والقاسم المشترك الأعظم بين حديثي ناصر والبيض هو حرصهما المفضوح على تحويل الحديث باتجاه واحد خلاصته استهداف الرئيس علي عبدالله صالح، كعادة الرجلين السيئة وخبرتهما الوحيدة في هذا المضمار.

وبما أننا بدأنا مع علي ناصر فسوف نقتصر هنا عليه ونخصص لصاحبه علي الآخر -البيض- تناولة قادمة.

في كلتا الحالتين استهدف الظهور الإعلامي الصاخب إثارة الضجيج والضوضاء في الأجواء طمعاً في صرف الأنظار وجزء من الاهتمام والمتابعة عن الحدث الانتخابي اليمني والمعني به عبدربه منصور هادي.

علي ناصر محمد لم يطرق اسم هادي كثيرا، بخلاف البيض, وكانت اقتضت "استراتيجية" ناصر الإطلاق باتجاه صالح, ومن رمى صاحبك فقد رماك!

في باطن عقل ووعي علي ناصر محمد صوت داخلي بعيد يهتف به قائدا ورئيسا وحاكما، إلى جانب هوايته الهامشية الأخيرة.. مفكرا واستراتيجيا. وكانت استراتيجية الصوت الداخلي البعيد قد تخبطت صاحبها وقذفت به بعيداً عن الحكم والقيادة والزعامة.. بل وبعيدا عن أسوار الدولة وحدود البلاد في سالف الأوان لا رده الله أوانا.

وعندما حانت ساعة اللُحمة وحصحصت لحظة استعادة الوحدة اليمنية كان علي سالم البيض وليس غيره اشترط إبعاد علي ناصر وقذفه مرة ثانية ومجددا خارج أسوار اليمن الواحد وخلف الحدود.. وهو ما كان.

اليوم علي ناصر يحاكم نفسه ويجلد تاريخه في شخص الآخر.. ويجسد ذاته في علي الثالث (علي عبدالله صالح)، لا لشيء إلا لأن ناصر يئس هنا، وربما إلى الأبد, من دور يكون فيه هو الأول.. الزعيم.. القائد، بعدما حبكها صالح مفوتا الفرصة على عليي الخارج.. وعلي الرابع في الداخل, ودفع بها لتستقر بين يدي عبدربه منصور هادي.

وفي ظن واعتقاد ناصر أن هادي كان دونه يوم الخروج من عدن - يناير 8 - 6 - ويشق عليه أن تتبدل المواقع ويخلفه هادي وراءه معتليا حكم اليمن عن جدارة.

كل الطرق.. كل شيء قاله ناصر.. يؤدي إلى نفس النتيجة والمغزى.. لم يعد يملك علي ناصر محمد -أخيراً- بالفعل استراتيجية مفهومة لإدارة ذاته وقناعاته وتوجهاته الآنية والمستقبلية، لا يعرف إلى أين يجب أن تؤول القضية الجنوبية؟ ولا كيف ومتى؟ كل يوم وله رأي يناقض سابقه. ولا يعرف أي دور يمكن له أن يلعبه الآن وقد صار عبدربه منصور هادي، الذي كان يوما ما من أتباع وأصحاب علي ناصر, هو الرئيس المتوّج لحكم اليمن ويسنده إجماع محلي وإقليمي ودولي يصعب اختراقه ويصعب على رجل مثل ناصر أو البيض الطمع ببعضه في وقت من الأوقات.

في النهاية اقتصرت إستراتيجية علي ناصر على مهاجمة الرئيس علي عبدالله صالح والتقول عليه بأحاديث صحفية تنسى في اليوم التالي.. ولن ينسى أحد أن علي عبدالله صالح سلم الرئاسة والسلطة سلمياً وديمقراطيا لنائبه الذي صار هو الرئيس وصالح الرئيس السابق، سلما.. دون وجبات دم وتصفيات ودبابات ومذابح.

لا يعرف، أو يعرف ولا يعترف، علي ناصر محمد أنه فائض عن حاجة اليمن هو وآخرون يزرعون البحر ويرسمون في الهواء بألوان لا لون لها.

على اليمين صالح.. على اليسار ناصر.. وبينهما هادي وعلي ناصر يطلق باتجاه صالح ليصيب هادي في الوسط.. ولكن هيهات.

ما بقي لعلي ناصر محمد من دور يلعبه فهو دون سقف طموحات صوته الداخلي الشاحب, بالتأكيد ثمة سيناريوهات لإدماج ناصر وبقية الآخرين في مشاريع تسوية محلها سيكون مؤتمر الحوار الوطني.. ولو أفلح علي ناصر لخفف من غلوائه ولحق بالركب وكفر شيئا من فظائع أمسه وفضائح استراتيجيته الفاحشة، التي لا يمتلكها أو مثلها الرئيس علي عبدالله صالح.

اليمن أبقى والتأريخ يسجل.

على الولايات المتحدة أن تشجع الاستقلال الذاتي في الجنوب

قُتل طارق الذهب، وهو أحد زعماء تنظيم القاعدة الذي كان لفترة وجيزة أميراً على مدينة رداع في اليمن، في وقت سابق من هذا الشهر على يد أخيه غير الشقيق إثرَ حادثةٍ تتخطى النزاعات العائلية. واقع الأمر أن السلطات المحلية مارست ضغوطاً على الأخ غير الشقيق، حزام، كي يتصدى لتهديد القاعدة في عقر دارها؛ الأمر الذي أدى، كما هو متوقّع، إلى موجة من الانتقام أسفرت في نهاية المطاف عن مقتل حزام. وعلى الرغم من وحشية ومأسوية هذه الرواية التي تبدو وكأنها قد تخطاها الزمن، تساعد تفاصيلها على تمهيد الطريق لسياسة أمريكية حيال تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، والأهم من ذلك، حيال اليمن ككل.

براين أونيل □

لا يمكن القول أن اليمن في "مرحلة" انتقالية، لأن في ذلك انتقاصاً للمراحل الانتقالية الكثيرة التي تمر بها البلاد، أبرزها انتهاء حكم علي عبدالله صالح، كما يبدو، بعد عقد من الزمن – وأقول "كما يبدو" لأنه لا أحد يعلم ما الذي خطط له صالح بالضبط، حيث قد ينجح في تدبر هروب آخر يتحدى فيه الموت (بالمعنى الحرفي للكلمة في أحيانٍ كثيرة). وقد تحقّق هذا التحول مع انتخاب الفريق الركن عبد ربه منصور الهادي، نائباً للرئيس السابق والرئيس بالإنابة منذ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي (ناهيك عن أنه كان المرشح الوحيد للرئاسة)، رئيساً للبلاد بصورة رسمية هذا الأسبوع.

على الولايات المتحدة أن تشجع الاستقلال الذاتي في الجنوب وفي مناطق الحوثيين إنما من دون قطع التواصل بين هذه المجموعات وصنعاء، أي الانفصال وليس الطلاق.

لقد ركّزت السياسة الأمريكية على هذه الانتخابات الرئاسية، فساهمت في دفع مبادرة مجلس التعاون الخليجي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي التي تضمنت تنحي صالح من السلطة مقابل حصوله على الحصانة من الملاحقة القانونية. وقد سارعت الولايات المتحدة أيضاً إلى الاعتراف بهادي خلفاً له، وتباحثت معه بشأن إضفاء شرعية على حكمه من خلال توجيه مؤشرات واضحة بالتغيير نحو الإصلاح.

لكن على الرغم من أهمية استثمار الولايات المتحدة لهذه اللحظة، إلا أنها أبعد من أن تكون ضمانة للاستقرار، فهذه ليست سوى واحدة من العديد من الثورات داخل اليمن. فأياً تكن هوية الشخص الذي يمسك مقاليد الحكم في صنعاء، ستكون سلطته محدودة: فقد خسرت منطقة الوسط مناطق الشمال والجنوب. في الشمال، استغلّ الحوثيون الفوضى التي أحدثتها الثورة لتثبيت سلطتهم، وهم يتصرفون (حالياً) وكأنهم يديرون منطقة تتمتع باستقلال ذاتي. أما الجنوب، فهو خليط غير مستقر من الانفصاليين الليبراليين والمقاتلين الإسلاميين، وليس هناك أي تنسيق بينهم. وعلى الرغم من أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب لا يضم في صفوفه كل المقاتلين الإسلاميين، إلا أنه التنظيم الأبرز.

لا تستطيع الولايات المتحدة أن تتوقّع أو تحاول فرض حكومة مركزية تبسط سلطتها على كامل أراضيها كما هي محددة في الخريطة، فالأراضي اليمنية لم تخضع قطّ إلى السيطرة المركزية، والمحاولات التي بذلها صالح لتحقيق ذلك في الأعوام العشرين التي تلت التوحيد منيت كلها بالفشل. غالباً ما تأخرت الولايات المتحدة في الإدراك بأن لقب "الرئيس" في اليمن لا يضمن السلطة، وبأن سن القوانين يختلف عن الاعتراف بها وتطبيقها. يكفي أن نتوقّف مثلاً عند حادثة الهجوم على المدمرة الأمريكية "يو إس إس كول"، فقد طالبت الولايات المتحدة بتوقيف الفاعلين. لكن حتى لو كانت لدى صالح الرغبة في القيام بذلك، كان عليه أن يراعي في نهاية المطاف الامتيازات القبلية ويمتنع عن تخطيها. كانت سلطة صنعاء محدودة للغاية.

في حين أن هذه الانقسامات ليست دائمة، إلا أنه لا مجال لقيام دولة مبنية على المصالحة في المدى القصير. وقد ينشأ نظام مطابق لنظام صالح، حيث لن يسارع المتمردون سواء في الشمال أم الجنوب إلى السعي إلى إعادة التوحد، وذلك نتيجة إراقة الدماء التي لا يمكن محوها بمجرد رحيل صالح. لكن ثمة فرصة جيدة للتوصل إلى وقف لإطلاق النار من دون مصالحة، فالحوثيون، الذين هم أكثر تدريباً من الحراك المبتدئة نسبياً ويملكون قيادة أكثر مركزية، يمكن أن يوقّعوا اتفاقاً مع الحكومة اليمنية. غير أنه بعد سنوات من الحرب، لا يمكن أن نتوقّع لا من الحوثيين ولا من الحراك العودة إلى حظيرة الدولة.

خلافاً لبعض الآراء، ليس الإقرار بأن نموذج الدولة الغربية الحديثة غير قابل للتطبيق في اليمن، فكرة استعلائية. إذ أنه عند توقيع معاهدة وستفاليا، ألفية كاملة كانت قد مضت على قيام النظام السياسي المستند إلى اللامركزية والمفاوضات في اليمن، ولم يكن بحاجة إلى زخارف حديثة. والأهم من ذلك، يجب أن تدرك الولايات المتحدة أن محدودية سلطة الحكومة المركزية ليست سلبية في المطلق. فعلى النقيض من المخاوف التي يعبر عنها كثر من سيناريو يحول البلاد إلى صومال ثانية، لن تسود شريعة الغاب في اليمن، بل ستحكمها المفاوضات اللامركزية بين زعماء القبائل والمناطق.

على الولايات المتحدة أن تشجع الاستقلال الذاتي في الجنوب وفي مناطق الحوثيين إنما من دون قطع التواصل بين هذه المجموعات وصنعاء، أي الانفصال وليس الطلاق. ولهذه الغاية، على الولايات المتحدة أن تبحث عن أصحاب النفوذ الحقيقيين في القبائل والمناطق التي تتمتع باستقلال ذاتي، فهؤلاء هم من يمارسون السلطة الفعلية على تصرفات الناس، ويحكمون في مناطق لا تصلها الحكومة المركزية.

وإذا نأت الولايات المتحدة بنفسها عن العمل عبر آليات الفساد التابعة للحكومة المركزية، وعملت بدلاً من ذلك مع سماسرة السلطة الحقيقيين، فتستطيع تحقيق نجاح مزدوج: ستتمكن من مساعدة الشعب اليمني، فتحول بذلك دون انفجار البلاد من الداخل، كما أنها ستضعف تنظيم القاعدة إلى حد كبير.

يقودنا هذا إلى ما تعتبره الولايات المتحدة الأولوية الأكثر إلحاحاً في اليمن: القضاء على تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، الذي يشكل الفرع الأشد خطورة بين الأذرع الممتدة لتنظيم القاعدة. ألتقي مع كثيرين على أن تنظيم القاعدة في جزيرة العرب يجب ألا يكون الأولوية القصوى، وأن التركيز الحصري عليه على حساب المسائل الأخرى يعود بنتائج عكس المتوخاة. لكن لحسن الحظ أن الطريق إلى مطاردة تنظيم القاعدة في جزيرة العرب يلتقي مع الطريق إلى مساعدة اليمن في شكل عام.

في المثال الذي افتتحت به المقال، وضع زعماء محليون مخططاً لقتل مسؤول في تنظيم القاعدة. لا حاجة إلى أن تكون السياسة الأمريكية عنيفة إلى هذا الحد، لكن يجب أن تقرّ بأن السلطة هي في قبضة القبائل المحلية. هؤلاء هم الأشخاص الذين ينبغي علينا فتح قنوات اتصال معهم. والقاعدة سبق أن فعلت ذلك عبر تزويج عناصرها من فتيات من القبائل، ما أتاح لها السيطرة على المدن وبناء جيش والاختباء من الطائرات غير المأهولة. ففي حالات عدة، اضطرت قوات صالح إلى التراجع عن مطاردة عناصر تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، على الرغم من الضغوط من الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك تفادياً للدخول في حرب مع القبائل. وبالتالي، إذا كانت القبائل تؤمن ملاذاً لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، فالدافع ليس بالضرورة اصطفافاً ايديولوجياً، بل لأن القاعدة تتقيد بالقوانين المحلية وتعرف كيف تتقرب من العشائر، فلديهم ما يقدمونه للقبائل؛ ونحن أيضاً لدينا ما يمكن أن نقدمه لها.

بإمكان القاعدة أن تؤمن المياه والطعام والأدوية إنما ليس بالقدر الذي تستطيع الولايات المتحدة تأمينه. هذا هو المفتاح لهزيمتهم ومساعدة اليمن. المشكلة الأكبر التي تواجهها البلاد الآن ليست الإرهابيين العابرين للأوطان، فهم لا يشكلون حتى سبباً أساسياً في المشاكل السياسية التي تشل البلاد. فالمسائل الرئيسة، على المدى الطويل، هي الجفاف والمجاعة والفقر المستشري والسكان الذين تتسع في أوساطهم الفئة العمرية الشبابية ويتعاظم قنوطهم. لكن المساعدات ليست الحل الوحيد، وهنا يأتي دور التواصل المباشر مع القبائل.

يجب ألا يتم توزيع المساعدات من خلال صنعاء بل عن طريق القادة المحليين، ما يتيح التخلص من الطبقات التي تمر عبرها عملية التوزيع، وقطع الطريق أمام السرقة. يسمح هذا بتعزيز الثقة بين الأطراف، ويساهم في تقويض تنظيم القاعدة في جزيرة العرب. في الواقع، لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بعض الخبرة في العمل خارج صنعاء، إذ تستهدف العديد من المجموعات الفرعية "الهشة" في مناطق محددة مثل الجوف، حيث يعتمد التوزيع أكثر على القنوات المحلية. وإذا نأت الولايات المتحدة بنفسها عن العمل عبر آليات الفساد التابعة للحكومة المركزية، وعملت بدلاً من ذلك مع سماسرة السلطة الحقيقيين، فتستطيع تحقيق نجاح مزدوج: ستتمكن من مساعدة الشعب اليمني، فتحول بذلك دون انفجار البلاد من الداخل، كما أنها ستضعف تنظيم القاعدة إلى حد كبير. يقتضي هذا التكتيك مهارة ومرونة ، وكذلك الاستعداد للعمل خارج الإطار الآمن للفاعلين المعتادين والمناصب المطمئنة - لكنها السياسة الوحيدة التي تملك فرصة حقيقية للنجاح.

□ متخصص في معهد كارينجي للسلام في شيكاغو بالولايات المتحدة الأميركية